



الامم المتحدة ومشكلة النزوح في العراق بين اعادة الاستقرار والحلول المستدامة

أ.م. رياض مهدي عبد الكاظم

كلية العلوم (السياسية-جامعة النهرين)

العراق بمنعطف خطير وهو سيطرة تنظيم داعش على محافظات عدة في منتصف عام ٢٠١٤، ومن ثم بدء عمليات التحرير من قبل الحكومة العراقية بعد استعادة السيطرة والبدء بالمبادرة، وهو ما تسبب بموجات نزوح داخلي متواصلة باتجاه المناطق الأكثر امانا، اذ قدرت احصائيات الامم المتحدة اعداد النازحين داخليا الى أكثر من (٣) ملايين نازح، وهذه الارقام ازدادت مع انطلاق معارك تحرير الموصل والاقضية التابعة لها، فضلا عن موجات النزوح السابقة لتصل الى (٤) ملايين نازح تقريبا. تحاول الدراسة اقتراح بعض السياسات والبرامج والحلول يمكن اعتمادها في العراق بالتعاون مع الأمم المتحدة لإعادة النازحين الى مناطقهم التي نزحوا منها.

Abstract

Iraq came into a dangerous juncture, which is the ISIS control of several governorates in mid-2014, and then the start of liberation operations by the Iraqi government after the restoration of control and the initiation of the initiative, which caused continuous waves of internal displacement to safer areas. The United Nations statistics has estimated the numbers of the displaced. Internally, there are more than (3) million displaced, and these numbers increased with the start of the battles to liberate Mosul and its sub-districts, in addition to the previous waves of displacement, reaching approximately (4) million displaced. This study attempts to suggest some of the policies, programs and solutions, which can be adopted in Iraq in cooperation with the United Nations as well to return the displaced to their areas from which they were forced to leave.

Keywords: The United Nations, Iraq, return of the displaced, substantial solutions, stability.

كلمات مفتاحية: الأمم المتحدة، العراق، عودة النازحين، الحلول المستدامة، إعادة الاستقرار



المقدمة

دخل العراق بمنعطف خطير وهو سيطرة تنظيم داعش على محافظات عدة في منتصف عام ٢٠١٤، ومن ثم بدء عمليات التحرير من قبل الحكومة العراقية بعد استعادة السيطرة والبدء بالمبادرة، وهو ما تسبب بموجات نزوح داخلي متواصلة باتجاه المناطق الاكثر امنا، اذ قدرت احصائيات الامم المتحدة اعداد النازحين داخليا الى أكثر من (٣) ملايين نازح، وهذه الارقام ازدادت مع انطلاق معارك تحرير الموصل والاقضية التابعة لها، فضلا عن موجات النزوح السابقة لتصل الى (٤) ملايين نازح تقريبا.

وتكمن اشكالية هذا الموضوع في تحديد اعداد النازحين بشكل دقيق ومنظم من جهة، وتحديد آلية التعاطي مع هذا الملف من قبل الامم المتحدة والجهات الحكومية من جهة اخرى، فضلا عن الواقع المأساوي للمناطق التي تعرضت للعمليات العسكرية وافتقارها للبنى التحتية ومقومات العيش وعودة النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي من جديد.

ويحاول البحث اثبات الفرضية الاتية: إذا تبنت الجهات الحكومية العراقية بالتعاون مع الأمم المتحدة بعض السياسات والبرامج والحلول الخاصة بالتعامل مع أزمات النزوح كإعادة النازحين لأماكنهم أو إعادة توطينهم في مكان آخر بديل أو بإدماجهم في المجتمعات المضيفة، سيؤدي ذلك الى تحديد المخاطر والتهديدات والتحديات المرافقة لعملية إعادة الاستقرار، وإعادة اعمار المناطق الخردة ويقود الى حل مستدام.

وقد تمت الاستعانة بمنهجين علميين بما يخدم موضوع البحث وهما المنهج التحليلي لعرض وتحليل واقع النزوح وتحديات العودة في العراق، وكذلك المنهج الاستشراقي الذي تناول المقترحات والسياسات والبرامج المطروحة على المدى القصير والمتوسط والبعيد وآفاق عودة النازحين.



وقد تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث تناول الاول منها مفهوم النزوح ودور الامم المتحدة في التعامل معه بمطليين، الاول تناول مفهوم النازحين داخليا والحلول المستدامة للنزوح، اما الثاني فتناول دور الامم المتحدة في ملف النزوح.

اما المبحث الثاني فتناول واقع النزوح وتحديات العودة في العراق بمطليين: الاول تناول واقع النزوح في العراق اما الثاني فتناول تحديات عودة النازحين في العراق.

اما المبحث الثالث فتناول الحلول المستدامة وآفاق عودة النازحين وذلك بمطليين: تناول الاول الحلول المستدامة في العراق اما الثاني فتناول آفاق عودة النازحين.

وقد تضمن البحث خاتمة ومجموعة من التوصيات التي يمكن ان تساعد على حل مشكلة النزوح في العراق وتقدم بعض السياسات والبرامج والحلول الخاصة بهذا الشأن للجهات المعنية.

المبحث الاول: مفهوم النزوح ودور الامم المتحدة في التعامل معه:

المطلب الاول: مفهوم النازحين داخليا والحلول المستدامة للنزوح:

اولا: مفهوم النازحين داخليا وتمييزه عن المفاهيم المقاربة (اللاجئين، التهجير):
وفقا لتعريف المبادئ التوجيهية حول النزوح الداخلي الصادر عن الأمم المتحدة فان (النازحون داخليا هم الاشخاص او مجموعات الاشخاص الذين اجبروا على او اضطروا للفرار وترك منازلهم او اماكن اقامتهم المعتادة، لاسيما كنتيجة او سعيًا لتفادي آثار النزاع المسلح وحالات العنف المعمم وانتهاكات حقوق الانسان او الكوارث البشرية او الطبيعية، والذين لم يعبروا حدود الدولة المعترف بها دوليا) (١).

كما يعرف النازحون داخليا بأنهم اشخاص اجبروا على النزوح عن دارهم مع بقائهم داخل حدود بلادهم. وتتمثل الخصائص الرئيسة للنزوح الداخلي في طبيعته القسرية وحقيقة ان السكان المتأثرين لا يعبرون الحدود المعترف بها دوليا.

(١) Guiding Principles on Internal Displacement, United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs- OCHA-Online:
www.reliefweb.int/ocha_ol/pub/idp_gp/idp.html



ويبقى النازحون مواطنون في بلدهم وحكومتهم مسؤولة من الناحية القانونية عن حمايتهم ورعايتهم، ولا ينتهي المطاف بالنازحين دائما في المخيمات، اذ ان الغالبية تحل ضيفة على اسر ومناطق مضيفة، ويجد البعض مأوى مؤقت اثناء الترحال، في حين يستقر البعض الآخر في المناطق الحضرية، وينتقل النازحون داخليا في كثير من الاحيان عدة مرات اثناء نزوحهم، وتخلق هذه الحالة تحديات كبيرة امام متابعة تحركاتهم وتحديد احتياجاتهم ووضع السياسات المناسبة للتعامل معهم.

اما اللاجئين او اللاجئ فيعرف وفقا للاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين بانه (اي شخص يوجد نتيجة لأحداث وقعت وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه او دينه او جنسيته او آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته ولا يستطيع او لا يريد بسبب ذلك الخوف او لدواعي اخرى غير راحته الشخصية ان يستظل بحماية هذا البلد او اي شخص يكون بلا جنسية ويوجد خارج بلد اقامته المعتاد السابق ولا يستطيع او لا يريد بسبب ذلك الخوف او لدواع اخرى غير راحته الشخصية ان يعود الى ذلك البلد)^(٢)، اما الامم المتحدة فقد عرفت اللاجئ على أنه (كل شخص يوجد خارج دولة جنسيته بسبب تخوف مبرر من التعرض للاضطهاد لأسباب ترجع إلى عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه لعضوية فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، وأصبح بسبب ذلك التخوف يفتقر إلى القدرة على أن يستظل بحماية دولته أو لم تعد لديه الرغبة في ذلك)^(٣)، وبمعنى اخر هم الذين فروا عبر الحدود ومن ثم لم يعودوا تحت حماية وطنهم الاصلي.

(٢) الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة للمفوضين بشأن اللاجئين وعديمي الجنسية، الذي دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى الانعقاد بمقتضى قرارها ٤٢٩ (د-٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٠، منشورة على الرابط

الاتي: <http://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/StatusOfRefugees.aspx>

(٣) الموقع الرسمي للأمم المتحدة، قسم اللاجئين والمهاجرون على الرابط الاتي:

<https://refugeesmigrants.un.org/ar/definitions>



اما التهجير او المهجرة القسرية فتعرف الأمم المتحدة المهاجر على أنه (شخص أقام في دولة أجنبية لأكثر من سنة بغض النظر عن الأسباب سواء كانت طوعية أو كرهية، وبغض النظر عن الوسيلة المستخدمة للمهجرة سواء كانت نظامية أو غير نظامية) (٤)، وهو بهذا الفهم يشترك مع مفهوم التروح الداخلي ومفهوم اللجوء او المهجرة.

ويعرف كذلك بأنه ممارسة مرتبطة نوعاً ما بالتطهير المتعصب من جهة عرقية أو دينية ضد مجموعات عديدة بهدف اخلاء مناطق معينة او اراضي الدولة لنخبة من المواطنين أو فئة معينة (٥).

وتجدر الإشارة الى ان التجربة العراقية افرزت استخدام أكثر من مصطلح بمعاني مختلفة، فعلى سبيل المثال عندما تعرض البلد الى موجة الاحتقان الطائفي في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، سميت عمليات اخراج المواطنين من اماكن سكنهم بقوة السلاح من قبل الميلشيات والمجموعات المسلحة من كلا طرفي الصراع بالتهجير، في حين ان الوصف الادق والاصح هو النازحين داخليا.

ثانياً: مفهوم الحلول المستدامة للتروح:

لا يمكن القول بأنه تم تحقيق حل دائم للنازح حتى يصبح النازحون في غير حاجة لحماية معينة بسبب التروح، وان النازحين يستطيعون التمتع بحقوقهم من غير تمييز ناتج عن نزوحهم، وبتعبير آخر فان الحل الدائم يتطلب الحصول على حقوق الحماية والامان الاقتصادي والاجتماعي وحرية التنقل والذين كان قد فقدهم النازح.

(٤) نقلاً عن الموقع الرسمي للأمم المتحدة، على الرابط الآتي:

<https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/migration/index.html>

(٥) فليب لافوايه، اللاجئين والاشخاص المهجرون: القانون الدولي الانساني ودور اللجنة الدولية للصليب الاحمر، المجلة الدولية للصليب الاحمر، العدد ٣٠٥، ١٩٩٥.



وترتبط عملية النزوح بثلاث طرق يمكن تصنيفها بأنها الاساس للحلول الدائمة حل هذه الازمة، وهي اما بإعادة النازحين لأماكنهم التي ابعدوا عنها قسرا، او بإعادة توطينهم في مكان اخر بديل، او بإدماجهم في المجتمعات المضيفة، ولكل واحدة من هذه الحلول ايجابياتها وسلباتها، وعلى سبيل المثال نجد ان الاندماج باعتباره حلا دائما يمثل عملية معقدة، خصوصا في حال كون النزوح ناتجا عن الصراع، لأنه في الكثير من الحالات يمكن ان يشمل حل مسببات وآثار النزوح المرتبطة بالسلام والامن والسيادة والاقليمية والمعاملة بالمساواة والتوزيع العادل للموارد، وهذا يقتضي تنسيق جهات متعددة من البلد والمجتمع الدولي والمتضررين من النزوح، وبذلك فان إيجاد حل مستديم يمكن ان يكون طويلا ومعقدا بشكل غير معقول خصوصا في بلد ظروفه معقدة كالعراق^(٦).

وتجدر الإشارة الى ان الامين العام السابق للأمم المتحدة طلب تطوير إطار لوضع حقوق النازحين في حلول دائمة، ويشتمل الإطار على اسهامات الحكومات والمائحين والوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني ومنظمات النازحين داخليا، ودعم هذا القانون الانساني الدولي الذي يعكس مقاربة مبنية على حقوق الانسان بهدف إيجاد مجموعة من المعايير للأطراف المعنية لتقييم ما إذا تم انجاز الحل الدائم.

وقد وضعت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة ثمانية معايير مترابطة كمؤشرات لتحديد المدى الذي وصل له تحقيق حل دائم معين وهي: (الامان والسلامة، مستوى مناسب للمعيشة، فرصة الحصول على مصدر رزق، اعادة السكن والارض والممتلكات، الحصول على التوثيق الرسمي، لم شمل الاسرة، المشاركة في الشؤون العامة، امكانية الحصول على حلول فعالة والعدالة)^(٧).

(٦) النزوح الداخلي في العراق: معوقات الاندماج، تقرير للمنظمة الدولية للهجرة، كانون الاول ٢٠١٣، ص ١٣.

(٧) انظر، مشروع معهد بروكنغز-جامعة بيرن حول النزوح الداخلي، إطار عمل الحلول الدائمة للنازحين داخليا، ٢٠١٠، على الرابط: <https://docs.unocha.org/sites/dms/Document/IASC%20Framework%20DS%20for%20DPs.pdf>



ان التوصل الى حلول دائمة هو عملية تدريجية قد تأخذ سنوات عديدة، وفي بعض الحالات يستطيع بعض النازحين من ايجاد حلول دائمة لمشكلاتهم وكذلك التمتع بحقوقهم، الا ان الاشكالية تكمن في عدم قدرة الدولة على الحصول على المعلومات المطلوبة لقياس هذا التقدم.

المطلب الثاني: الامم المتحدة وملف النزوح:

تضطلع الامم المتحدة بأدوار عالمية عديدة لاسيما في القضايا الانسانية، وهذا نابع من الصلاحيات التي خولها ميثاقها وطابعها الدولي، اذ يمكنها اتخاذ إجراءات حقيقية تتعلق بالقضايا التي تواجه البشرية في القرن الحادي والعشرين، بما فيها: (الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، حماية حقوق الإنسان، تقديم المساعدات الإنسانية، تعزيز التنمية المستدامة، التمسك بالقانون الدولي)، وقد ورد مصطلح حقوق الإنسان (٧) مرات في ميثاقها، مما يجعل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها غرضا رئيسيا ومبدأ توجيهيا أساسيا للمنظمة، لم تزل تعمل عملا متفانيا لتحقيقه من خلال الصكوك الدولية والأنشطة الميدانية . كما ان المجتمع الدولي حاليا يعتمد على المنظمة في تنسيق عمليات الإغاثة الإنسانية نظرا لطبيعة الكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان مما يتطلب جهدا خارج قدرة السلطات الوطنية وخارج الجغرافيا الوطنية كذلك^(٨).

اما فيما يتعلق بالعراق فان الامم المتحدة تمارس دورها من خلال بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) و فريق الأمم المتحدة القطري، الذي يضم عشرين وكالة تابعة للأمم المتحدة، ويعمل حاليا لدى الأمم المتحدة في العراق نحو (١٧٠) موظفا دوليا وما يزيد على ٤٢٠ موظفا وطنيا ينتشرون في جميع المحافظات الثماني عشرة، كما تنفذ الأمم المتحدة برامجها ومشاريعها المختلفة من خلال تعاون وشراكة وثيقين مع حكومة العراق ومنظمات المجتمع المدني وعدد من الشركاء والنظر، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية العراقية والدولية، اما دورها في ملف

(٨) الموقع الرسمي للأمم المتحدة على الرابط: <https://www.un.org/ar/sections/what-we-do>



النازحين فتمارسه من خلال مكتب حقوق الانسان التابع لبعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق والذي يتمثل بكيفية معاملة النازحين ودعم حصولهم على الغذاء والمأوى والخدمات الطبية وما إذا كانت حقوقهم لا يتم انتهاكها، في إطار عمله بشأن حماية المدنيين، كما يقوم بجمع المعلومات والتحقق من الوقائع وضمان توثيق التجاوزات والانتهاكات لحقوق الإنسان الدولية والمعايير الإنسانية، ويصدر المكتب تقارير منتظمة عن حقوق الإنسان، وقد أصدر ثمانية تقارير بين حزيران ٢٠١٥ وآب ٢٠١٧ تفيد بأن معظم الجرائم الخطيرة ربما ارتكبت خلال النزاع. وتشير التقارير المتاحة على موقعي بعثة يونامي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان باللغتين العربية والإنكليزية بقوة إلى أن تنظيم ما يسمى بالدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) ارتكب جرائم دولية أثناء سيطرته على أجزاء واسعة من العراق، ولا سيما عمليات القتل الجماعي والاختطاف والاستعباد الجنسي والتدمير الشديد للمواقع الدينية والثقافية (٩).

المبحث الثاني: واقع النزوح وتحديات العودة في العراق:

المطلب الاول: واقع النزوح في العراق:

ان التعايش السلمي بين القوميات والاقليات والمذاهب الدينية في العراق وان استمر لسنوات طويلة، إلا أن العراقيين واجهوا أعنف مراحل التهجير والزوح القسري سواء كان ذلك بواسطة أزمات النظام السابق او على يد الجماعات الاسلامية المتطرفة بعد سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣، ويمكن تحديد اسباب الزوح الذي ظهر في العراق بالآتي (١٠):

١- الهجرة والزوح لأسباب سياسية: ويتمثل بهجرة الكثير من العراقيين من الذين هربوا او تم طردهم من العراق من قبل النظام السابق او النظام السياسي الحالي.

(٩) الموقع الرسمي لبعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق يونامي، على الرابط الآتي:

http://www.uniraq.com/index.php?option=com_k2&view=item&layout=item&id=1077&Itemid=574&lang=ar

(١٠) علي عبد الرحيم صالح، الزوح الإنثني والمذهبي في العراق سيكولوجية الأزمة ومرارة العيش وتحدي الحياة، جريدة المدى، العدد ٣٣٤٧، في ٢٦/٤/٢٠١٥.



٢- أسباب داخلية أدت الى التزوح الداخلي والهجرة الخارجية: ويتمثل بتزوح ابناء القوميات والمذاهب الدينية والاقليات العرقية الى مناطق اخرى تتقبل هويتهم الاجتماعية في داخل العراق (واكثرهم من الكرد، وابناء المذهبين الشيعي والسني) مقارنة بالهجرة الى دول خارج العراق (واكثرهم من ابناء الاقليات الدينية، كالمسيح والأيزيديين والصابئة واليهود).

٣- التزوح والتهجير لأسباب قومية: ويتمثل في قيام احدى القوميات بطرد واستبعاد ابناء قومية اخرى في ضوء تهديدهم بالتزوح من مناطقهم الى مناطق سكنية اخرى. على سبيل المثال قام النظام السابق بعمليات نزوح قهرية للقومية الكردية من محافظة كركوك واستبدالهم بمواطنين عرب، وعلى صعيد اخر ما يحصل حاليا في بعض المناطق المختلطة من تهجير للقومية العربية بشكل غير علني وبممارسات فردية.

٤- التزوح لأسباب دينية او مذهبية: ويتمثل في قيام أحد المذاهب الدينية بترحيل ابناء المذهب الديني المخالف له في العقيدة الدينية من مناطق سكناه، واستبدالهم بأفراد من ذات المذهب. وهذا ما شهدته محافظة بغداد والمناطق الغربية والوسطى من العراق في ضوء تهديد بعض المليشيات الدينية المسلحة للمذاهب المخالفة لها في مناطق سكناها.

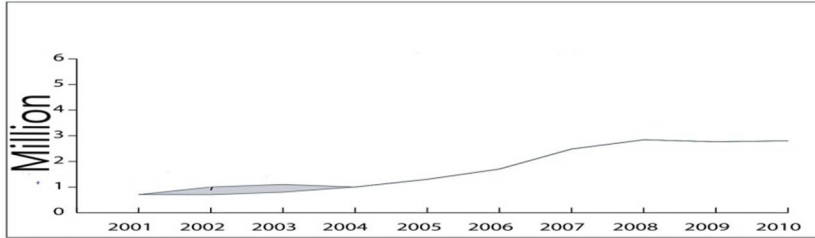
٥- التزوح لأسباب تتعلق بالإرهاب الداعشي: ويتمثل بقيام عصابات الدولة الاسلامية (داعش) بطرد وقتل الافراد الذين يختلفون معهم في الدين والمبدأ والايديولوجية السياسية. وفي هذا الصدد يمكن القول ان العراق عانى من ازمة التزوح بدرجات متفاوتة صعودا وهبوطا، لارتباط ازمة التزوح بدرجة الاستقرار الامني والسياسي، اذ تشير الاحصائيات والتقديرات الى ازدياد اعداد النازحين بشكل ملحوظ بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣، غير ان الزيادة الاكبر سجلت بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، بعد حادثة تفجير المراكب الدينية في سامراء وما نتج عنها



الامم المتحدة ومشكلة النزوح في العراق.....

من احداث عنف طائفي، اذ بلغ العدد الاجمالي للنازحين مليوني شخص تقريبا، ليصل بعد ذلك الى (٢،٨٠٠) مليونين وثمانمائة ألف نازح في عام ٢٠٠٨^(١).

الشكل رقم (١) يوضح الرسم البياني لأعداد النازحين داخليا في العراق للمدة من ٢٠٠١ - ٢٠١٠



وبعد عام ٢٠٠٨ شرعت الحكومة العراقية على وضع سياسة وطنية خاصة بالنازحين اعتمدت جملة اجراءات، وتم تطوير الخطة من قبل وزارة الهجرة والمهجرين وبالتنسيق مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهو ما أسهم بعودة اعداد كبيرة من النازحين الى مناطق سكنهم، وكذلك ساعد في ادماج الاخرين في المجتمعات المضيفة لهم، ومن ثم انخفاض اعداد النازحين بشكل عام^(٢) اذ تشير بعض التقديرات الحكومية الى وصول اعداد النازحين مع مطلع عام ٢٠١٤ الى (١،٨٠٠) مليون وثمانمائة ألف نازح.

الا ان التطور الخطير الذي حصل في منتصف عام ٢٠١٤ واحتلال تنظيم داعش الارهابي لثلاث محافظات عراقية ووصله الى مشارف بغداد، واستخدامه آلة القتل والتنكيل بسكان تلك المناطق ادى الى ارتفاع معدلات النزوح الى ارقام مرتفعة جدا، اذ يشير تقرير منظمة الهجرة الدولية لعام ٢٠١٥ الى ان عدد النازحين قد وصل الى (٣،٢٧٦) ثلاث ملايين

(١) تقرير النزوح الداخلي الملخص العالمي للاتجاهات والتطورات للعام ٢٠١٠، مركز رصد النزوح الداخلي ومجلس اللاجئين النرويجي، ٢٠١١، ص ٣٩، منشور على الرابط: www.internal-displacement.org

(٢) الامم المتحدة في العراق، نشرة (ازمة النزوح داخليا)، اب ٢٠١٣ على الرابط الاتي: www.jauiraq.org/documents/1892/Factsheet-WHD-english.pdf



ومائتان وستة وسبعون ألف نازح^(١٣)، وقد اشار فيما بعد تقرير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (الاتجاهات العالمية) لعام ٢٠١٥ الى ان العراق يحتل المرتبة الثالثة عالميا بأعداد النازحين الذين وصل عددهم حسب تقديراته الى (٤،٤٠٠) اربعة مليون واربعمئة الف نازح^(١٤).

وقد اشار تقرير اخر لبعثة الامم المتحدة في العراق يونامي الى ان اعداد النازحين قد بلغت (٣،٦) ثلاث ملايين وستمائة ألف نازح لغاية حزيران ٢٠١٦^(١٥)، ويضاف له الاعداد الجديدة للنازحين بعد انطلاق عمليات تحرير الموصل وحسب احصائيات وزارة الهجرة والمهجرين التي قدرت الاعداد منذ انطلاق عمليات التحرير ولغاية يوم ٢٠١٧/٣/٣٠ بـ (٤٥٥،٧٠٩) نازح^(١٦).

المطلب الثاني: تحديات عودة النازحين في العراق:

تشير تجربة التعاطي مع ملف النازحين من قبل المنظمات الدولية كالأمم المتحدة وكذلك الجهات الحكومية ممثلة بوزارة الهجرة والمهجرين الى تفضيل خيار عودة النازحين الى مناطق سكنهم، على خيار الاندماج في المجتمعات الحلية التي نزحوا اليها، مع استبعاد خيار اعادة التوطين -وهو ما سيتم توضيحه اكثر في المبحث القادم-، اذ تم وضع او خطة حكومية في عام ٢٠٠٨ ولا تزال حتى الان تفيد في قضايا الحماية والمساعدات للنازحين، وتشكل جزءا من تأليف المخطط الشامل لإنهاء النزوح، اذ ركزت بشكل كبير على تقديم منح مالية بمقدار ٤

(١٣) تقرير منظمة الهجرة الدولية لعام ٢٠١٥، الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة، الامم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة، ٢٠١٥، ص ١٢٠.

(١٤) World Population Prospects the 2015 Revision, key findings and advance tables, United Nations, New York, 2015.

(١٥) تقرير عن وضع حقوق الانسان في العراق، كانون الثاني -حزيران ٢٠١٦، بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق يونامي، بغداد، العراق، ٢٠١٦، ص ٢١.

(١٦) الموقع الرسمي لوزارة الهجرة والمهجرين العراقية / دائرة الفروع على الرابط الآتي:

www.momd.gov.iq/Posts/index?categoryld



ملايين دينار لمن يرغب في العودة الى مكانه الاصلي، ومليونين ونصف دينار عراقي للراغبين بالاندماج في مناطق تواجدهم ، وهذا في فترة الرخاء المالي للدولة العراقية، اما مع دخول مرحلة التقشف في مطلع ٢٠١٥ صعودا، فان المبالغ وصلت الى مليون ونصف المليون ولا تقدم نقدا،^(١٧)، وهو ما يمثل حل ابي للمشكلة الا انه في الوقت نفسه يفرض جملة تحديات مع ملاحظة ان تقديم المنحة المالية للنازحين الراغبين بالعودة او الاندماج مشروط من قبل الجهات الحكومية بعدم استمرارهم في التسجيل كنازحين، وهو ما يولد مشكلة وتحدي لاحق كونه حل ابي وغير مستدام، ويمكن التركيز على التحديات الاتية:

اولا: عدم الحصول على فرص التعليم:

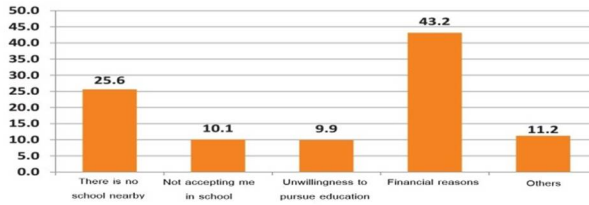
اذ ان هنالك مشكلة في مواصلة النازحين للتعليم اذ لا يمكن فصل النظام التعليمي تماما عن اثار العنف المسلح، فهي دمرت البنى التحتية في المحافظات التي تعرضت للعنف ودمرت بدورها فرص التعليم على نطاق واسع حتى بعد استقرار الوضع الامني وعودة النازحين الى ديارهم لفترة قصيرة، وبهذا الصدد تشير بعض المسوحات على النازحين في ست محافظات في الوسط والجنوب العراقي الى ان (٨٠،٢٪) من النازحين تركوا التعليم، في حين ان النازحين من محافظة نينوى يشكلون اعلى نسبة مقارنة بالمحافظات الست الاخرى اذ بلغت (٣٧،٢٪) واغلبهم من النازحين لمحافظة كربلاء والنجف، وتليها محافظة صلاح الدين بنسبة قدرها (٢٦،٥٪) واغلبهم من النازحين لمحافظة كركوك. وعند تحليل هذه البيانات يتبين ان السبب المادي هو الدافع القوي والمؤثر لحرمان النازحين من فرص الالتحاق بالتعليم اذ تصل النسبة الى (٤٣،٢٪)، فضلا عن اسباب اخرى مثل عدم الرغبة بمواصلة التعليم او عدم القبول في المدرسة او عدم وجود مدرسة قريبة وكما مبين في الشكل الاتي^(١٨):

(١٧) النزوح الداخلي في العراق مصدر سبق ذكره، ص ١٨.

(١٨) المسح الوطني للنازحين في العراق لسنة ٢٠١٤ -دراسة تعريفية-، وزارة التخطيط ووزارة الهجرة والمهجرين، بغداد، ٢٠١٥، ص ٣٥، ص ٣٦.



شكل رقم (٢) التوزيع النسبي للنازحين التارخين للتعليم
بعمر ٦ سنوات فأكثر حسب الاسباب



المصدر: المسح الوطني للنازحين في العراق لسنة ٢٠١٢ -دراسه تعريفيه

ثانيا: البطالة وعدم الحصول على فرص العمل:

ان عملية التروح الكبيرة التي حصلت من المحافظات التي تعرضت الى عمليات ارهابية فرضت واقعا جديدا ادى الى ارتفاع في معدلات البطالة لعموم محافظات العراق وبشكل اكبر بين فئة النازحين نتيجة لفقدان اعداد كبيرة منهم لأعمالهم التي كانوا يزاولونها قبل التروح، ولا يتوقف الامر عند ذلك، وانما يستمر التحدي بعد تحرير المناطق من الارهاب، اذ ان العائدين وجدوا الدمار قد لحق بمعظم المعامل والمصانع والمشاريع التجارية والاقتصادية فضلا عن المؤسسات الحكومية وغيرها، مما ادى الى شحة فرص الحصول على عمل او الاستمرار بالأعمال السابقة لعملية التروح.

وكذلك الحال ينصرف الى اوضاع النازحين في المجتمعات المضيفة، اذ اشار تقرير لمنظمة الهجرة الدولية عن التروح في العراق الى ان اهم السلبيات لقدم النازحين الى المجتمعات المضيفة كانت كلها اقتصادية، وكان التنافس المتزايد في الاعمال والمشاريع والتوظيف هو السلبية الرئيسة المتفق عليها (١٩).

(١٩) تقرير منظمة الهجرة الدولية: التروح الداخلي في العراق معوقات الاندماج، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠.



ثالثا: التحديات الاجتماعية (التوترات المذهبية والقومية والقبلية)

افرزت المرحلة السابقة والحالية لعودة النازحين الى مناطقهم الاصلية او لاندماجهم في المجتمعات المضيفة جملة توترات اجتماعية تختلف من محافظة الى اخرى، فبالنسبة للنازحين العائدين لمناطقهم نجد تصاعد التوتر بين القبائل والطوائف والجماعات العرقية، وهذا ناتج عن شكوك الانتماء الى تنظيم داعش الارهابي مما ينذر بتصاعد الصراعات المحلية من جديد، وفي بعض الاحيان بسبب سيطرت بعض الجماعات المسلحة على ممتلكات النازحين، كما ان القادرين على العودة غالبا ما يجدون ان منازلهم قد دمرت او تعرضت للنهب او الاستيلاء عليها من قبل الاخرين بما فيها من نازحين اخرين.

ففي محافظة ديالى على سبيل المثال برزت مشاكل بين فصائل الحشد الشعبي المسيطرة على الملف الامني وبين سكان بعض القرى السنية، وفي المناطق الشمالية للمحافظة التي توصف بالأراضي المتنازع عليها بين الحكومة العراقية وحكومة اقليم كردستان، اذ يتم النظر الى الاجراءات المعقدة جدا الخاصة بالتدقيق والتحري للعائدين كمؤشر على الرغبة في تأكيد التغييرات الديمغرافية للمنطقة من خلال تجنب عودة العرب.

اما في محافظة صلاح الدين فنأخذ على سبيل المثال منطقة يشرب ذات الاغلبية السنية والواقعة بين بلد والدجيل وكتاهما منطقتين ذات اغلبية شيعية، اذ عانت المناطق الشيعية القتل والتروح في ظل سيطرة تنظيم داعش الارهابي، لذا هي مترددة لرؤية جيرانها السنة يعودون، بل وقد طلبت القبائل الشيعية دفع الدية لأبنائهم الشهداء (٢٠).

وعلى صعيد اخر والمتعلق بالاندماج في المجتمعات المضيفة يمكن ملاحظة ان النازحين يهاجرون بشكل اساسي من المجتمعات المختلطة الى المجتمعات التي تتقاسم نفس الهوية العرقية والطائفية والممارسات، وبذلك يستطيع ابناء المجتمعات المضيفة والنازحون التعرف والتعاطف مع بعضهم

(٢٠) لمزيد من التفاصيل ينظر، هيب هيجل، ازمة التروح في العراق الامن والحماية، مركز سيسفاير لحقوق المدنيين والجموعة الدولية لحقوق الاقليات، مارس ٢٠١٦، ص ٢٤ الى ص ٢٧.



البعض، وهو ما يطرح قضية بالغة الحساسية مستقبلا، وهو ان العراقيين أصبحوا يعرفون أنفسهم ضمن خطوط طائفية وقومية واثنية على حساب الهوية الوطنية، وهو ما يهدد اللحمة الوطنية ويعمق الانقسامات الدينية والمذهبية والقومية.

رابعا: امن النازحين وحمايتهم من الانتهاكات وتقديم المساعدات:

عانى النازحون من المناطق التي تعرضت الى سيطرة تنظيم داعش الارهابي من أبشع الجرائم مما ادى الى تعرض عدد كبير من السكان الى التهجير والتزوح بسبب الطائفية والقومية واجبروا قسرا على مغادرة منازلهم ومناطقهم في سبيل النجاة من النزاع المسلح وتجنب الاثار الناجمة عنه من اعمال العنف التي انتهكت حقوق الانسان وبشكل خاص المرأة والأطفال، وهو ما تطلب استقرار الوضع الامني في المناطق احررة وازالة اسباب التخوف والتوتر من القوات الموجودة على الارض او فلول التنظيم الارهابي.

وقد اظهرت نتائج المسح الذي قامت به وزارة التخطيط ووزارة الهجرة ان عدد الاسر التي استفادة من المساعدات المقدمة لم تتجاوز نسبة (٦٥%) من مجموع الاسر المشمولة بالمسح، وهو ما يؤثر ضعف نظام المساعدات المقدم للنازحين وعدم قدرته على تشجيعهم على العودة او الاندماج^(٢١).

خامسا: نقص الخدمات الاساسية وتردي البنى التحتية في مناطق التزوح:

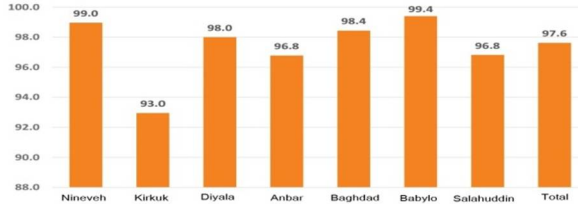
اظهرت المشاهد الحية لعمليات تحرير المناطق التي سيطر عليها تنظيم داعش حجم الدمار الذي تعرضت له الممتلكات الخاصة بالمواطنين الذين تركوا اماكنهم الى المناطق الاكثر امنا، فضلا عن الممتلكات العامة والبنى التحتية من مستشفيات ودوائر خدمية ومؤسسات تعليمية، ومرافق الصرف الصحي وغيرها، اذ تشير بعض المؤشرات الى ان ما نسبته (٩٧،٦%) من الاسر

(٢١) تقرير المسح الوطني للنازحين في العراق، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠، ص ٤١.



النازحة قد تعرضت الى اضرار بممتلكاتها وهو ما تطلب معالجات فورية تساعد النازحين على العودة، وكما مبين في الشكل الاتي (٢٢):

شكل رقم (٦) عدد الاسر التي تعرضت الى اضرار بالأموال والممتلكات بسبب النزوح



المصدر: المسح الوطني للنازحين في العراق لسنة ٢٠١٤ -دراسة تعريفية، ص ٤٠.

وعلى صعيد المجتمعات المضيفة فإنها الاخرى تعاني اصلا من مشكلات تتعلق بتردي البنى التحتية في القطاع الصحي والخدمي وقطاع الطاقة، وقد اضيفت اليها احتياجات النازحين لتفاقم من الازمة وتزاحم السكان الاصليين.

المبحث الثالث: الحلول المستدامة وآفاق عودة النازحين

المطلب الاول: الحلول المستدامة في العراق:

تشير التجربة العراقية في مجال ايجاد الحلول الدائمة للنازحين الى توجه الامم المتحدة والحكومات العراقية المتعاقبة الى تفضيل خيار دعم عودة النازحين بدلا من الخيارات الاخرى، فعلى سبيل المثال تشير التقارير الدولية المعنية بالنزوح الى ان الحكومة العراقية في عام ٢٠٠٨ واصلت اتخاذ خطوات مهمة للتصدي لمشكلة النزوح القسري من خلال مساعدة العائدين على تسجيل انفسهم وتلقي المساعدات وتسوية القضايا المتصلة بالملكية، وفي ٢٠٠٩ وسعت

(٢٢) المسح الوطني للنازحين في العراق، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠.



الحكومة نطاق تدابير الدعم المعتمد في بغداد لتشمل محافظة ديالى اذ اطلقت اول برنامج لها مشترك بين الوكالات وبين الوزارات لإعادة بناء المنازل وضمان استدامة العودة (٢٣).

المطلب الثاني: آفاق عودة النازحين:

لغرض تشجيع عودة النازحين الى مناطقهم التي نرحوا عنها بسبب الظروف الامنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية المضطربة، او لغرض اندماجهم في المجتمعات المضيفة لابد من اعتماد بعض السياسات والاستراتيجيات القصيرة والمتوسطة والبعيدة الامد، والتي تهدف الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والخدمي، ويتم ذلك من خلال سياسات عاجلة تتبناها الحكومة العراقية بدعم من الامم المتحدة بما يخلق بيئة مستقرة تشجع النازحين على العودة، وذلك من خلال اصلاح البنية التحتية العامة الاساسية وتحريك عجلة الاقتصاد اخلي وبناء قدرات الاستجابة المحلية وتعزيز التعايش السلمي بين المجتمعات المحلية، ويمكن تحقيق ذلك بالشراكة مع المنظمات الدولية وفي طليعتها الامم المتحدة والمائحين والداعمين الدوليين للحكومة العراقية التي تعاني من الضائقة المالية في الوقت الحاضر، ويمكن ايجازه بالاتي:

١- تحريك عجلة الاقتصاد اخلي:

وهنا يبرز الدور الحكومي في تبني سياسات عامة تهدف الى توسيع الاقتصادات من اجل ارضاء الحاجات الاساسية الاقتصادية لمناطق التروح والمجتمعات المضيفة على حد سواء، وذلك يتم من خلال تدعيم المبادرات التي أطلقتها الحكومة وكذلك البنك المركزي العراقي في مجال القطاع الصناعي والصناعات التحويلية وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودعمها بالقروض، فضلا

(٢٣) تقرير التروح الداخلي الملخص العالمي للاتجاهات والتطورات للعام ٢٠٠٩، مركز رصد التروح الداخلي ومجلس اللاجئين النرويجي، ٢٠١١، ص ٦٩، منشور على الرابط: www.internal-displacement.org



عن المبادرة الزراعية وقطاع الاسكان، وتركيزها وتوجيهها الى المناطق المحررة والمجتمعات المضيفة (٢٤).

٢- تفعيل ودعم المصالحة المجتمعية والسلم الاهلي:

وهنا تجدر الاشارة الى ما اعلنت عنه الحكومة العراقية في ولاية رئيس الوزراء (حيدر العبادي) من اعداد استراتيجية متكاملة للمصالحة الوطنية المجتمعية، وهو ما تم التعويل عليه كحل مستدام لتقليل التوتر والصراع المجتمعي الذي من الممكن ان يحصل بين الفئات المتضررة والمتسببة في الضرر في المناطق المحررة من جهة، وكذلك الحال بالنسبة للمجتمعات المضيفة للنازحين، والتي تحتاج لمبادرات تعزز الحوار والتفاهم المشترك بين المجتمعات وزيادة الوعي بالمنافع الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الاندماج الناجح للمجتمعات النازحة(٢٥).

٣- اعادة اعمار البنى التحتية:

لقد تم تأسيس صندوق اعادة اعمار المناطق المتضررة من العمليات الارهابية وفقا للمادة (٢٨) من قانون الموازنة الاتحادية لسنة (٢٠١٥)، وذلك ليكون جهازا ينسق بين المنظمات الدولية والوزارات العراقية في عمليات اعادة الاعمار السريعة وينفذ عمليات اعادة الاعمار متوسطة وطويلة الاجل في المناطق التي تم تحريرها من سيطرة (داعش)، وخصصت حكومة العراق مبلغا اوليا للصندوق حينها قدره (٥٠٠) مليار دينار عراقي في موازنة عام ٢٠١٥، وتتكون موارد الصندوق فيما بعد من المنح التي يمكن ان تقدمها الدول الصديقة والشقيقة فضلا عن ما تخصصه الدولة من اموال من خلال قانون الموازنة الاتحادية(٢٦).

(٢٤) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ٢٠١٧، البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، العراق، بغداد، ٢٠١٨ ص ٩، ص ١٦.

(٢٥) أعلن رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي عن مشروع استراتيجية المصالحة الوطنية اثناء لقائه بفريق اعداد الاستراتيجية في

٢٠١٦/٢/٢٣، على الرابط الاتي: <http://www.iraqnr.com/Home/?p=8394>

(٢٦) لمزيد من التفاصيل الدخول الى الموقع الالكتروني الخاص بصندوق اعادة اعمار المناطق المتضررة من العمليات الارهابية على

الرابط الاتي: <http://refaato.iq/about-us>



وعلى صعيد اخر يوجد صندوق تمويل الاستقرار الفوري الذي تبناه الامم المتحدة من خلال برنامج الامم المتحدة الانمائي لتحقيق الاستقرار، الذي طبق بالتعاون مع الحكومة العراقية، والذي ركز على اعادة هيكلة شبكة امدادات المياه والكهرباء والخدمات الصحية والتعليم، والذي بدوره ساهم بإشاعة ثقة النازحين بالعودة الى مناطقهم^(٢٧).

٤- اعتماد نظام التعويض للمتضررين من حيث علاقته باستراتيجيات اعادة البناء:

وقد خطت الحكومة السابقة خطوات تشجيعية للنازحين المتضررين من الاعمال الارهابية بإعطاء منح مالية لمن يرغب بالعودة او الاندماج، وبعد الازمة المالية واجراءات التقشف تم تقليل ذلك ومن ثم عادة الحكومة لتعيد العمل بهذا الاجراء، الا انه لم يصل الى مستوى برنامج التعويض ليكتسب عنصر الاستدامة، فالتعويض يجب ان يكون جزء لا يتجزأ من برنامج أكثر شمولاً. وقد اقرت اللجنة العليا لإغاثة وايواء النازحين في عام ٢٠١٥ تشكيل لجنة تتولى مهمة اعداد وتقديم مسودة مشروع قانونين اولهما ضمان حقوق النازحين بالعودة الى مناطقهم وتجريم التغير الديمغرافي في المناطق التي تعرضت الى التزوح القسري، والثاني تعويض النازحين جراء العمليات الحربية والارهابية، وهو ما يعد خطوة بالاتجاه الصحيح كحل مستدام^(٢٨).

الخاتمة والنوصيات:

من كل ما تقدم يمكننا القول ان اعادة النازحين تتطلب جهد وتنسيق كبير بين جميع اصحاب المصلحة، بدأ من الحكومة العراقية والامم المتحدة والمنظمات الدولية ذات الشأن الانساني والدول الصديقة والمأخين، بما يعزز من حقوق الانسان ويوفر بيئة امنه للعيش سواء في مجتمعاتهم الاصلية او في المجتمعات المضيفة وذلك من خلال الاخذ بالتوصيات الاتي:

(٢٧) برنامج تمويل الاستقرار، برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير سير تنفيذ في الربيعين الثاني والثالث لعام ٢٠١٥، ص ٤.

(٢٨) بيان صادر من اللجنة العليا لإغاثة النازحين، منشور على موقع السومرية نيوز على الرابط:

<http://www.alsumaria.tv/mobile/news/136924/iraq-news>



اولا: للحكومة العراقية:

- ١- ضرورة ان تعتمد الحكومة العراقية نهجا ذو شقين لمعالجة احتياجات ما بعد النزاع للمناطق المحررة من تنظيم داعش، الاول خلق ظروف معززة للاستقرار والامن لتشجيع النازحين للعودة لديارهم، والثاني التخطيط لتوفير حوافز لإسراع عودة النازحين من خلال الشروع بإعمار المناطق جراء النزاع واعادة توفير الخدمات لقاطنيها وتعويض المتضررين.
- ٢- توافق ترتيبات الوصول والامن لضمان العودة الطوعية الامنة للنازحين الى مناطقهم الاصلية.
- ٣- ضمان معالجة النزاعات على الاراضي والممتلكات ووضع نظام شامل للرد والتعويض.
- ٤- تحريك وإنعاش الاقتصادات المحلية وخلق فرص عمل ودعم المشاريع الصغيرة.
- ٥- ضرورة زيادة التنسيق بين الحكومة العراقية والامم المتحدة وكافة المنظمات الدولية والانسانية المعنية بالهجرة والنزوح.
- ٦- العمل مع منظمات المجتمع المدني المحلية لتعزيز سبل المصالحة والتعايش.

ثانيا: للبرلمان العراقي:

- ١- ضرورة ان تصدر السلطة التشريعية قانونا ينضم شؤون النازحين ويضع آلية مناسبة لتعويضهم.
- ٢- السعي لانضمام العراق للمعاهدات والاتفاقيات الدولية الخاصة بشؤون اللاجئين.



ثالثاً: للمنظمات الدولية والدول الصديقة المانحة:

- ١- ضرورة الاستمرار في عقد المؤتمرات الدولية التي تخص موضوع التروح، بمشاركة الدول المانحة من اجل توفير تمويل للأمم المتحدة والوكالات الدولية الاخرى التي تعمل مع السلطات العراقية لمواجهة فجوة التمويل فيما يتعلق بالاحتياجات الانسانية للنازحين.
- ٢- دعم وتمكين استراتيجية شاملة للعودة الطوعية الامنة والمستدامة /او دمج النازحين في جميع انحاء البلاد، بما في ذلك المساعدة الضرورية في التفاوض على اتفاقات الوصول والاتفاقات الامنية المناسبة مع الجهات ذات الصلة.
- ٣- تقديم الدعم الفني والمالي لتطوير برنامج استعادة الممتلكات والتعويضات للنازحين داخليا، فضلا عن اتخاذ تدابير العدالة الانتقالية المناسبة ودعم مبادرات المجتمع المدني لتعزيز المصالحة المجتمعية.
- ٤- دعم البرامج التي تهدف الى معالجة الحالات النفسية التي تعرض لها النازحون، بسبب الاعمال الوحشية لتنظيم داعش الارهابي.

